E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2023/5
8 May 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة الخامسة عشرة
بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في المنطقة العربية

موجز

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 222/71 بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يُشار إليه عادةً باسم العقد الدولي للعمل من أجل الماء، وذلك للتركيز على الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشير هذا القرار إلى أنّ أهداف العقد الدولي ينبغي أن تتحقّق من خلال التعاون وبناء الشراكات على جميع المستويات مع التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023) في نيويورك من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وتناول موضوع "الماء من أجل التنمية المستدامة". وكان الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتصلة بالمياه والمتفق عليها دولياً من أجل تسريع تحقيقها في النصف الثاني من العقد. وحضر المؤتمر ممثلون عن الدول العربية الأعضاء وشاركوا في حوارات تفاعلية وجلسات عامة وأحداث جانبية. وتتضمَّن خطة العمل من أجل المياه عدة التزامات تشارك فيها الدول العربية والمنظمات التي تخدمها.

ولجنة الموارد المائية مدعوّة إلى تقديم اقتراحاتٍ بشأن مجالات العمل التي تودّ أن تتناولها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ما يتعلق بتحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل	21-3	3
ألف- الاستعدادات العالمية	10-5	3
باء- الاستعدادات الإقليمية	21-11	4
ثانياً- نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023	33-22	7
ألف- مشاركة المنطقة العربية في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023	30-28	8
باء- الالتزامات العربية بخطة العمل من أجل المياه	33-31	9
ثالثاً- التوصيات	36-34	10

مقدمة

1- في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 222/71 بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يُشار إليه عادةً باسم العقد الدولي للعمل من أجل الماء، وذلك للتركيز على الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشير هذا القرار إلى أنّ أهداف العقد الدولي ينبغي أن تتحقّق من خلال التعاون وبناء الشراكات على جميع المستويات مع التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2- ومنذ ذلك التاريخ، بُذِلَت جهودٌ دولية وإقليمية من أجل النهوض بتحقيق الأهداف المتصلة بالمياه.

أولاً- مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل

3- في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، اعتمدت الجمعية العامة القرار 226/73 بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وقرّرت أن يُجرى هذا الاستعراض في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023 بوصفه أول مؤتمر للمياه تعقده الأمم المتحدة منذ عام 1977 (مار ديل بلاتا، الأرجنتين).

4- ويدعو القرار 226/73 إلى إعداد تقرير من قِبل الأمين العام، ولجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالموارد المائية، واللجان الإقليمية، والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه في النصف الأول من العقد. ويشجّع القرار على تنظيم أحداث تحضيرية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية تمهيداً لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023. ويطلب القرار أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة أن يَعْقِد اجتماعاً رفيع المستوى في عام 2021 للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه، دعماً لتنفيذ أهداف العقد، وللاستفادة من نتائج هذا الاجتماع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعُقِد الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك في 18 آذار/مارس 2021، وكان لممثلي الدول العربية مساهماتٌ فيه.

ألف- الاستعدادات العالمية

5- يفصِّل قرار الجمعية العامة 212/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 إجراءات مؤتمر الأمم المتحدة للمياه. وينصّ على أن يقدِّم المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد وأن يحدِّد التحديات على مستوى التنفيذ والحلول الممكنة لتحقيق تلك الأهداف. ويدعو القرار أيضاً إلى عقد اجتماعات إقليمية وعالمية تسبق المؤتمر، ويحدد إجراءات الاستعراض. وقد عَقَدَت الجمعية العامة اجتماعاً تحضيرياً في أواخر عام 2022 لتحديد المواضيع والهيكلية الخاصة باستعراض منتصف المدة الشامل.

6- ووفقاً لبيان رؤية مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، يهدف المؤتمر إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات وكذلك الفرص والابتكارات، وتبادل الآراء، ووضع الإجراءات لتسريع

تنفيذ أهداف العقد، وتعزيز سُبُل التنفيذ والتعاون، وتبادل الجهود المستمرّة وأفضل الممارسات، وتشجيع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم التزامات طوعية.

7- واعتُبِر تغيُّر المناخ موضوعاً رئيسياً للمؤتمر. فقد اعتبرته أمانة المؤتمر بمثابة "العائق الأكبر" أمام تحقيق الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه والمتفق عليها دولياً نظراً لتأثيره على الاقتصادات والمجتمعات والبيئة والمياه.

8- واستعداداً للمؤتمر، شارك أكثر من 1,200 شخص من أصحاب المصلحة في مشاورةٍ نُظِّمَت افتراضياً وحضورياً في مقر الأمم المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ونُظِّمَت خمس حلقات نقاش أتاحت للمشاركين عرض ومناقشة المقترحات بشأن التغيُّرات المحتملة في قواعد اللعبة بالنسبة إلى خطة العمل من أجل المياه، وذلك استناداً إلى الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: تنمية القدرات، والحوكمة، والبيانات والمعلومات، والتمويل، والابتكار.

9- وتَقرَّر أيضاً أن يتضمّن المؤتمر خمسة حوارات تفاعلية رفيعة المستوى تركِّز على المواضيع التالية: المياه من أجل الصحة، والمياه من أجل التنمية المستدامة، والمياه من أجل البيئة وتعزيز القدرة على التكيّف مع تغيُّر المناخ، والمياه من أجل التعاون، والتعجيل بتنفيذ أهداف العقد. وأعدَّت منظومة الأمم المتحدة مذكرات مفاهيمية لكلّ موضوع من هذه المواضيع وقدّمتها إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لاستعراضها استعراضاً شاملاً.

10- واعتُبِرَت خطة العمل من أجل المياه أبرز نتيجة توصّل إليها المؤتمر. وهي عبارة عن مجموعة من الالتزامات والتعهُّدات والإجراءات الطوعية التي قدّمتها الدول وغيرها من أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المتصلة بالمياه.

باء- الاستعدادات الإقليمية

11- رحّبت الدول العربية بالعقد الدولي للعمل من أجل الماء نظراً للحاجة المُلِحّة إلى ضمان الأمن المائي من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة، ونظراً لما تواجهه المنطقة من تحدياتٍ ترافق تحقيق الأمن المائي. وتتجلّى المشاركة الإقليمية في العقد من خلال القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الدول العربية في المنتديات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك المجلس الوزاري العربي للمياه، ولجنة الموارد المائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمبادرات والمنتديات والمشاورات الإقليمية بشأن المياه.

12- وقد اعْتَمَدَت لجنة الموارد المائية في دورتها الثانية عشرة (عمَّان، 22-24 آذار/مارس 2017) توصيةً تطلب من الإسكوا دعم العقد الدولي للعمل من أجل الماء بسُبُل منها تمويل مشاركة الدول الأعضاء في الأنشطة المتعلقة بالعقد، ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف المتصلة بالمياه. وطلبت اللجنة أيضاً، في دورتها الثالثة عشرة (بيروت، 27-28 حزيران/يونيو 2019) وفي دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 29-30 أيلول/سبتمبر 2021)، من الإسكوا دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وقد شمل هذا الدعم تنسيق الاستعدادات الإقليمية لاستعراض منتصف المدة الشامل من خلال تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي عربي واستضافته، والمشاركة في المنتديات الإقليمية.

13- واعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته العاشرة (مدينة الكويت، 2 أيار/مايو 2018)، قراراً يشجّع الدول العربية وأصحاب المصلحة على تبادل أفضل ممارساتهم وجهودهم للنهوض بالأبعاد المتصلة بالمياه في خطة عام 2030، ونشر أنشطتهم على منصة المعرفة الخاصة بالعقد الدولي للعمل من أجل الماء. ودعا المجلس أيضاً في دورته الثانية عشرة (القاهرة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) ودورته الثالثة عشرة (القاهرة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021) الدول العربية وأمانته الفنية إلى التعاون مع الإسكوا للتحضير لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد. ودُعِيَت الإسكوا إلى دعم الدول الأعضاء في المشاركة في العقد، وتنسيق الاستعدادات الإقليمية لاستعراض منتصف المدة الشامل من خلال تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي عربي (بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022). وقد استُرشِد بنتائج هذا الاجتماع في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل (نيويورك، 22-24 آذار/مارس 2023).

14- واستضافت الإسكوا الاجتماع الإقليمي الأولي لدعم العقد الدولي للعمل من أجل الماء (بيروت، 28-29 آذار/مارس 2018) استعداداً لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اللذين عُقِدا في عام 2018. وأسفر الاجتماع عن وثيقة ختامية وحَّدت بين الآراء والأولويات الإقليمية بشأن القضايا المتّصلة بالمياه التي تواجه المنطقة العربية. وحُدِّدَت المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية: تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التصدي لندرة المياه؛ وتعزيز التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة؛ واعتبار المياه عنصراً أساسياً في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى خدمات المياه للجميع من خلال تحسين البنى الأساسية المتعلقة بالمياه.

15- وأنشأت الإسكوا، استجابةً لولايتها الإقليمية، فريقاً استشارياً إقليمياً مشتركاً بين الوكالات يضمّ أصحاب مصلحة متعدِّدين لدعم الاستعدادات الإقليمية لاستعراض منتصف المدة الشامل. وكان من بين أعضاء الفريق المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وأمانة أسبوع القاهرة للمياه/وزارة الموارد المائية والري في مصر؛ والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والرابطة الدولية لأخصائيي الجيولوجيا المائية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والرابطة الدولية للموارد المائية، والاتحاد الدولي للمؤسسات الخاصة للإمداد بالمياه، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالموارد المائية، وجمعية علوم وتقنية المياه، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

16- وعَقَد الفريق الاستشاري عدة اجتماعات وأحداث إقليمية ساهمت في زيادة الفهم والتأييد للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. وساهمت هذه الأحداث أيضاً في وضع خارطة طريق إقليمية عربية للأحداث التي نُظِّمَت تمهيداً لاستعراض منتصف المدة الإقليمي الشامل.

17- وعُقِدَت أيضاً منتديات إقليمية أخرى أسهمت في الاستعدادات لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد، ومنها: المنتدى العربي الخامس للمياه (دبي، الإمارات العربية المتحدة، 21-23 أيلول/سبتمبر 2021)؛ والاجتماع الرفيع المستوى حول ندرة المياه في المنطقة العربية (القاهرة، 14-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ومؤتمر الخليج الرابع عشر للمياه (الرياض، 13-15 شباط/فبراير 2022). وفي عامي 2021 و2022، كان لأسبوع القاهرة للمياه مساهمات في الاستعدادات الإقليمية للعقد. فقد اختُتِم أسبوع القاهرة للمياه لعام 2021 بالتزامٍ من الحكومة

المصرية بمواصلة صياغة التوصيات ذات الصلة لدعم استعراض منتصف المدة الشامل. وأُرسِلَت الوثيقة الختامية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 وإلى حكومتي طاجيكستان وهولندا اللتين استضافتا المؤتمر. وفي أسبوع القاهرة للمياه لعام 2022، عُقِدَت حوارات رفيعة المستوى في مجال السياسات للبلدان التي تعاني من ندرة المياه، شارك فيها كبار الممثلين من طاجيكستان وهولندا. وساهمت هذه الحوارات في وضع اللمسات الأخيرة على نداء القاهرة للعمل، الذي قدَّمته مصر كمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023.

18- واستضافت الإسكوا الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء (بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022) من أجل تقييم التقدم الإقليمي المحرز في تحقيق أهداف العقد، ومناقشة التحديات والفرص ذات الصلة وسُبُل تسريع الإنجاز. وأُدرِجَت نتائج الاجتماع في وثيقةٍ استرشدت بها العملية العالمية، بما في ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء.

19- وضمَّ الاجتماع التحضيري الإقليمي ممثلين عن 18 دولة عربية من الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، وممثلين عن منظمات إقليمية ودولية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات مالية دولية وإقليمية، وممثلين عن الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وجُمِعَت الرسائل والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع ضمن ستّ أولويات مواضيعية وأربعة مسرّعات من أجل التحرك نحو تحقيق الأهداف المتصلة بالمياه والمتفق عليها دولياً. والأولويات المواضيعية الستّ هي: الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ والمياه للجميع؛ والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود؛ والمياه وتغيُّر المناخ؛ وكفاءة استخدام المياه وإدارة الموارد المائية؛ والمياه عبر القطاعات/الموارد المائية غير التقليدية. والمسرّعات الأربعة هي: تمويل المياه؛ والبيانات الرامية إلى توجيه عملية صُنع القرار والرصد والتنفيذ؛ والابتكار؛ وتنمية القدرات وشبكات المعارف الإقليمية.

20- وفي ما يتعلق بالأولويات المواضيعية الستّ، اعتُبِرَت الإدارة المتكاملة للموارد المائية أمراً ضرورياً للتخفيف من آثار ندرة المياه وتحسين الأمن المائي في المنطقة العربية. وأظهرت التقارير أنّه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لا تزال المنطقة بحاجة إلى مضاعفة معدل التنفيذ لتحقق مقصد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق هذا الهدف مزيداً من التمويل المخصَّص لقطاع المياه. ولا يمكن لوزارة واحدة أن تتولّى وحدها شؤون إدارة الموارد المائية، ولا بدّ من التعاون بين القطاعات ومن نَهجٍ يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع ككل. ومع أنّ نتائج المنطقة تتجاوز المتوسطات العالمية في ما يتعلق بمقاصد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، لا تزال التفاوتات كبيرةً بين المناطق الحضرية والريفية في المنطقة، وفي المناطق التي يمثل فيها الصراع والاحتلال عائقاً أمام الوصول إلى هذه الخدمات. واعتُبِر التعاون في مجال المياه العابرة للحدود تحدياً ملِحّاً يواجه البلدان العربية التي يقع معظمها عند المصبّ في أحواض المياه العابرة للحدود. ومن شأن دبلوماسية المياه القائمة على العلم أن تعزّز التعاون في مجال المياه، وينبغي استخدام التقييمات القائمة على العلم لتوجيه العمل على قضايا المياه والمناخ. وتُشجَّع السلطات الوطنية التي تعمل على قضايا المياه والمناخ على التعاون في تطوير المساهمات المحدَّدة وطنياً وفي وضع خطط التكيُّف الوطنية. وتتطلب الجهود الرامية إلى تحقيق كفاءة استخدام المياه وإدارة الموارد المائية تحسين الرصد وكفاءة استخدام المياه عبر القطاعات، وضمان استرداد الكلفة على نحو أفضل. ولا بدّ أيضاً من تحسين إدارة قطاع المياه، بما في ذلك زيادة كفاءة نُظُم الري. وبالنسبة للمياه عبر القطاعات والموارد المائية غير التقليدية، ينبغي العمل

على تعزيز استخدام مصادر المياه غير التقليدية في البلدان التي تعاني من ندرة المياه عن طريق نقل التكنولوجيا. ولا بدّ من توفير التمويل ليصبح هذا التوسُّع في البنى الأساسية للمياه ممكناً، ولا بدّ من حافزٍ على مستوى السياسة العامة لتطبيع استخدام مصادر المياه غير التقليدية في إنتاج الغذاء.

21- وبالنسبة إلى المسرّعات الأربعة، يمثل تمويل المياه تحدياً كبيراً في المنطقة التي ترزح الآن تحت وطأة ديون بقيمة 1.4 تريليون دولار. ولا بدّ من أن يحظى قطاع المياه بتمويل دولي ميسَّر وباستثمارات من القطاعين العام والخاص. ولا بدّ من أن تكون السياسات المتصلة بالمياه مستنيرة حتى تكون قابلة للتنفيذ. وتسريع التنفيذ يعني زيادة الوصول إلى البيانات والتحليلات من خلال المنصات الرقمية والأدوات عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، تتيح مبادرة ريكار القائمة على التعاون والتابعة للإسكوا مجالاً مفتوحاً للحصول على الإسقاطات المناخية الإقليمية ومجموعات البيانات الجغرافية المكانية التي استندت إليها عمليات تقييم الأثر وقابلية التأثُّر للموارد المائية على مستوى المنطقة والبلدان والأحواض. ويمكن أن يدفع الابتكار إلى الانتقال إلى إدارةٍ أكثر استدامة للمياه في البلدان التي تعاني من ندرة المياه، إلا أنّه لا بدّ من تعزيز بيئة مؤاتية لتشجيع الابتكار، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه. وينبغي أن يعتمد الابتكار على الحلول المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. وهناك أيضاً فرصٌ لتوطين صناعة تحلية المياه من أجل الحدّ من التكاليف ومن آثار الطاقة وبصمة الكربون. ومن شأن الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي أن تحفِّز برامج الابتكار وتقلِّل من أسعار التكنولوجيا لزيادة جدواها من الناحية التجارية وتسهيل نشرها. وتُعَدُّ تنمية القدرات وشبكات المعارف الإقليمية بالغة الأهمية. وينبغي أن يكون التثقيف في مجال المياه، ولا سيّما تثقيف الشباب بشأن المياه الجوفية، ممارسة معتادة. ويساعد التدريب على دبلوماسية المياه في التصدي لتحديات المناخ والأمن المائي في المنطقة، وينبغي تدريب المزارعين على تحديث نُظُم الري.

ثانياً- نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023

22- عُقِدَ مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023. ودُعِي ممثلو الدول الأعضاء إلى التعبير عن التزاماتهم بالعقد الدولي للعمل من أجل الماء في الجلسات العامة ومن خلال البوابة الإلكترونية، حيث تُسجَّل الالتزامات الطوعية للبلدان والمنظمات. وعُقِدَت أيضاً في المؤتمر خمسة حوارات تفاعلية ومئات الأحداث الجانبية. وعُرِضَت نتائج الحوارات التفاعلية الخمسة في الجلسة الختامية ويرد موجزٌ لها أدناه.

23- وقدَّم الحوار التفاعلي الأول بشأن المياه من أجل الصحة توصياتٍ بشأن تحسين فرص الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وشملت التوصيات دعوةً موجَّهة إلى شركاء التنمية والحكومات لزيادة الاستثمار في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وضمان وصول السكان القابلين للتأثُّر بالمخاطر إلى هذه الخدمات، وتنمية قدرات العاملين في قطاع المياه. وينبغي استخدام البيانات لتوجيه عملية صُنع القرار في القطاع، وهناك فرص للدعوّة إلى الابتكار في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

24- وركَّز الحوار التفاعلي الثاني بشأن المياه من أجل التنمية المستدامة على الحاجة إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعلُّم من ممارسات الشعوب الأصلية. وينبغي أن تكون إعادة استخدام المياه وتحسين كفاءتها من الاعتبارات الفعلية في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة. وينبغي أن تكون جميع استراتيجيات

الاستثمار القطاعية "ذكية من حيث استخدام المياه". وللمُضي قُدُماً، لا بدّ من أن يعمل أصحاب المصلحة معاً لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه في المراكز الحضرية.

25- وشارك وزير الموارد المائية والري في مصر في رئاسة الحوار التفاعلي الثالث بشأن المياه من أجل المناخ والقدرة على الصمود والبيئة. وقد أبرزت نتائج هذا الحوار الحاجة إلى نُظم معلومات عالمية قائمة على العلم وقادرة على توثيق أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية. وتُعَدُّ عملية صُنع القرارات المستنيرة علمياً أساسيةً لمواجهة تحديات مثل ندرة المياه. والحاجة إلى تمويل المناخ في قطاع المياه أمرٌ بالغ الأهمية. وينبغي استخدام المحاسبة البيئية للإبلاغ عن الآثار المناخية والحاجة إلى التمويل. وتُعتبَر آليات تمويل الخسائر والأضرار ضروريةً لضمان الاستثمار في قطاع المياه في المستقبل.

26- وأدارت الأمينة التنفيذية للإسكوا الحوار التفاعلي الرابع بشأن المياه من أجل التعاون. وقد ركَّز الحوار على مواضيع رئيسية، بما في ذلك قيمة التعاون من أجل التنمية، وتأثير الضغوط الديمغرافية، والتعاون بشأن قضايا المياه باعتباره شكلاً من أشكال منع نشوب النزاعات، واستخدام العلم لتعزيز التعاون عبر الحدود. وشملت التوصيات الرئيسية تسريع الجهود الرامية إلى إبرام وتعزيز اتفاقات التعاون عبر الحدود، وتحسين تمويل مشاريع التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

27- وتناول الحوار التفاعلي الخامس بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء أزمة المياه باعتبارها أزمةً عالمية ومحلية بطبيعتها، حيث تُعَدُّ الدورة المائية العالمية مصلحةً عامة على المستوى العالمي. وسلَّط الحوار الضوء على الحاجة إلى تحسين فهم القيمة الحقيقية للمياه باعتبار ذلك خطوةً نحو وضع نُظُم أكثر كفاءة لتسعير المياه ودعمها. وتضمَّنت توصيات الحوار دعوةً موجَّهة إلى الأمم المتحدة لتعيين مبعوث خاص للمياه، وتمكين لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالموارد المائية من المشاركة بشكل أعمق في تحقيق الأهداف المتصلة بالمياه، وعَقْد اجتماعات عالمية أكثر انتظاماً بشأن المياه.

ألف- مشاركة المنطقة العربية في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023

28- اضطلّعت الدول العربية بدور رئيسي في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، حيث شارك ممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا في الحوارات التفاعلية والجلسات العامة. ونظَّم ممثلون عن عدة دول عربية 19 حدثاً جانبياً وشاركوا فيها.

29- وفي 24 آذار/مارس 2023، نظَّمت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والإسكوا والبنك الإسلامي للتنمية حدثاً جانبياً حول موضوع "الالتزام المشترك للمنطقة العربية بتسريع تحقيق الأمن المائي من أجل التنمية المستدامة". وسلَّط هذا الحدث الجانبي الضوء على مساعي المنطقة العربية لاعتماد التزامات تحويلية وبناء شراكات متعدِّدة القطاعات من أجل تعزيز العمل الجماعي بشأن المياه في المنطقة العربية. وأبْرَز الحدث أيضاً التزامات الدول والمنظمات العربية بخطة العمل من أجل المياه. وافتَتح هذا الحدث رئيسُ الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية والأمينة التنفيذية للإسكوا، وتخلَّلته كلماتٌ أدلى بها ثمانية وزراء عرب مسؤولون عن المياه وكبار ممثلي الحكومات والمؤسسات المالية العربية.

30- تعاونت اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة في حدث جانبي بعنوان "الحوار الإقليمي بشأن تسريع تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمياه" في 24 آذار/مارس 2023. واستعرضت الأمينة التنفيذية للإسكوا وسائل التنفيذ لإحراز التقدم على مستوى العقد الدولي للعمل من أجل الماء في السياق الإقليمي. ومثَّل المنطقة العربية نائب وزير المياه في المملكة العربية السعودية والمدير التنفيذي لمبادرة "ظمأ العراق"، وهي منظمة غير حكومية. واختُتِم الحدث الجانبي بحفل رسمي نُظِّم بمناسبة انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، مما يجعل العراق أول بلد عربي ينضمّ إلى هذه الاتفاقية. وحضرت الأمينتان التنفيذيتان للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تسليم وثيقة الانضمام إلى قسم المعاهدات في الأمم المتحدة.

باء- الالتزامات العربية بخطة العمل من أجل المياه

31- في الحدث الجانبي الخاص بالمنطقة العربية، الذي عُقِد في 24 آذار/مارس 2023، أعلنت الإسكوا وجامعة الدول العربية بشكل مشترك عن إطلاق المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ، بوصفها التزاماً ضمن خطة العمل من أجل المياه. وانضمَّت الفاو وحكومة السويد أيضاً إلى المبادرة كشريكين. ومن شأن هذا الالتزام أن يُثري ويعزّز الجهود الرامية إلى تأمين قَدْرٍ أكبر من التمويل للعمل المناخي في قطاع المياه والقطاعات المعتمِدة على المياه في البلدان العربية. ويشمل ذلك إصدار موجز عن تمويل العمل المناخي في قطاع المياه، وتنظيم منتدى إقليمي لتمويل العمل المناخي في قطاع المياه للدول العربية في عام 2023. وبعد ذلك، سيُقدَّم إلى الدول العربية تدريبٌ مخصَّص ودعم تقني في مجال المياه والتكيُّف لدعمها في إعداد مشاريع المياه القابلة للتمويل والمعنيّة بتمويل العمل المناخي.

32- وتتضمَّن خطة العمل من أجل المياه ما لا يقل عن 20 التزاماً من الدول العربية والمنظمات الداعمة لها. وتشمل الالتزامات التي تُعَدُّ الحكومات العربية المؤيِّد الرئيسي لها ما يلي:

(أ) قدَّمت مصر مبادرة العمل من أجل التكيُّف في قطاع المياه والقدرة على الصمود بوصفها التزاماً ضمن خطة العمل من أجل المياه. وتهدف هذه المبادرة إلى تقليل خسائر المياه في جميع أنحاء العالم، وتحسين إمدادات المياه، واقتراح ودعم تنفيذ السياسات والأساليب المتفق عليها للتعاون في مجال المياه، وتعزيز التعاون والروابط بين المياه والعمل المناخي لتحقيق خطة عام 2030، ولا سيّما الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وأُطلِق هذا الالتزام أيضاً كمبادرة مصرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ لعام 2022، الذي استضافته وترأسته مصر في شرم الشيخ؛

(ب) تقود المملكة العربية السعودية التزامَين، هما خفض انبعاثات الكربون في قطاع تحلية المياه من أجل الحدّ من الانبعاثات بنسبة 56 في المائة بحلول عام 2024 وخفض النسبة المتبقية، أي 44 في المائة، بحلول عام 2030؛ ومعالجة قضايا الأمن المائي في المناطق القاحلة والمناطق التي تعاني من الإجهاد المائي. ويركز الالتزام الثاني على خفض الطلب على المياه من خلال تحسين استخدام المياه في الإنتاج الزراعي، وزيادة إمدادات المياه من تحلية المياه، وتعزيز قدرة النظام المائي على الصمود من خلال تحسين التخطيط ومراقبة النظام المائي. وتقود كلا الالتزامين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهي هيئة حكومية؛

(ج) التزمت الصومال بتحديد موارد المياه الجوفية باستخدام بيانات الموارد النفطية. ومن شأن هذه المبادرة، التي تنفِّذها وزارة الطاقة والموارد المائية، دعم التنمية في البلد من خلال تحديد مواقع الحفر، وتعزيز تبادل المعرفة والكفاءات بشأن موارد المياه الجوفية العميقة طوال مدة المشروع؛

(د) التزم السودان، من خلال وزارة الصحة، بدعم مبادرة حكومية لتوفير خدمات الصرف الصحي لكل فرد في البلد، بما في ذلك على الطُرق السريعة وفي الأسواق والأماكن العامة.

33- ومن شأن الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 ونتائجه أن توجّه إعداد تقرير الإسكوا العاشر عن تنمية الموارد المائية، الذي يركِّز على استعراض منتصف المدة الإقليمي الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، ونتائج مؤتمر المياه ذات الصلة، وسُبُل التعجيل بتنفيذ الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه والمتفق عليها دولياً في العقد الدولي للعمل من أجل الماء.

ثالثاً- التوصيات

34- لجنة الموارد المائية مدعوّة إلى تقديم المشورة بشأن مجالات العمل الأخرى التي تودّ أن تتابعها الأمانة التنفيذية للإسكوا بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء، وإلى تقديم اقتراحات بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء وللأمانة التنفيذية إحراز تقدم في مجالات العمل الحالية.

35- وتحقيقاً لهذه الغاية، يُرجى من لجنة الموارد المائية النظر في التوصيات التالية:

(أ) تبادل قصص النجاح والدروس المستفادة من الجهود الوطنية الرامية إلى دعم العقد الدولي للعمل من أجل الماء بهدف إدراجها في العدد العاشر من تقرير الإسكوا عن تنمية الموارد المائية؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء في الإسكوا التي قدَّمت التزامات في ما يتعلق بخطة العمل من أجل المياه على تبادل خبراتها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات، وذلك في الدورة المقبلة للجنة؛

(ج) زيادة الدعم للتدابير والتدخلات التي يمكن أن تعزّز الأمن المائي من أجل معالجة ندرة المياه المتزايدة في المنطقة، بما في ذلك إعداد مجموعات مشاريع قابلة للتمويل في قطاع المياه، مع التركيز على آثار تغيُّر المناخ على القطاعات المعتمِدة على المياه وعلى الأمن المائي؛

(د) تحديد الفرص والتحديات لإحراز التقدم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويات العابرة للحدود والوطنية ودون الوطنية، وتبادل الخبرات ذات الصلة في الدورة المقبلة للجنة.

36- ويُرجى من لجنة الموارد المائية أيضاً مناقشة السُبُل التي يمكن من خلالها للأمانة التنفيذية دعم الدول الأعضاء من خلال ما يلي:

(أ) توفير الدعم لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن خطة العمل من أجل المياه؛

(ب) ضمان تنسيق وتنفيذ المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه في إطار خطة العمل من أجل المياه، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحكومة السويد، والمؤسسات المتعاونة الأخرى؛

(ج) التنسيق مع القيّمين على الإبلاغ العالمي عن المقصد 6-5 من أهداف التنمية المستدامة لإعداد تقرير إقليمي محدَّث عن التقدم المحرز في تحقيق المقصد في المنطقة العربية؛

(د) توسيع قاعدة المعرفة الإقليمية وفرص الحوار الإقليمي لمواجهة تحديات الأمن المائي، وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في إطار العقد الدولي للعمل من أجل الماء من خلال الأدوات القائمة على العلم والأدلّة، وتبادل الخبرات المكتَسَبَة من الدول الأعضاء في الإسكوا ومن المشاورات الشاملة مع أصحاب المصلحة الإقليميين في مجال المياه.